ويتمتع «العمل»، حالياً، بأغلبية ٧٠ بالمئة داخل الهستدروت، في حين يقتصر تمثيل الليكود على ٢٣,٥ بالمئة فقط (**المصدر نفسه**، ٨/٣/١٩٨٩). ويبدو ان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات كانت مشجّعة الى حد اعتبرها البعض بداية عودة الروح والانتعاش الى صفوف الحزب، الأمر الذي عزّز موقف الداعين الى تأجيل المحاسبة الحزبية الى ما بعد انتخابات الهستدروت (**دافار**، ٥/٣/١٩٨٩).

وانعكست نتائج الانتخابات المحلية، أيضاً، على أوضاع الحكومة، خاصة بعد تصاعد الاصوات داخل حزب العمل، مطالبة بالانسحاب من حكومة الائتلاف، من اجل استعادة ثقة جماهير الحزب، والعمل الجاد، من صفوف المعارضة، للقيام بدور البديل من الليكود الحاكم. الّا ان هذا الاتجاه يلقى ـ على ما يبدو ـ معارضة قوية، بشكل خاص من جانب بيرس ورابين، اللذين يعتبران ان المشاركة في الحكم الى جانب الليكود كانت لصالح «العمل»، خاصة بعد الاتفاقات المالية التي توصّل اليها بيرس لصالح الهستدروت والحركة الكيبوتسية. وهذا، على أية حال، أفضل من البقاء في صحراء المعارضة (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩). على هذا الاساس، ما زال حزب العمل ممتنعاً عن اقرار بند في الاتفاق الائتلافي يقضي بالموافقة على حل الكنيست واجراء انتخابات جديدة خلال مئة يوم في حال انفصام حكومة الوحدة الوطنية. ويدعي حزب العمل بأن اقرار هذا البند، قانونياً، من قبل الكنيست يعني انه سيكون ملزماً للحكومات المقبلة أيضاً، في حين ان المقصود هو اتفاق ائتلافي للحكومة الحالية فقط. الّا ان السبب الحقيقي وراء موقف حزب العمل هذا يكمن ـ على ما يبدو ـ في تخوّفه، في ضوء نتائج الانتخابات المحلية، من فوز ساحق يحقّقه الليكود في اية انتخابات عامة تجرى في المستقبل القريب. وفي المقابل، يأمل حزب العمل في ان يتمكّن من تشكيل حكومة ضيّقة بتأييد من الاحزاب الدينية، على أساس خيبة أملهم، وخاصة المفدال واغودات يسرائيل، من الليكود. ويعتبر «العمل» ان صعوده الى السلطة مع ابقاء الليكود وحيداً في المعارضة من شأنه ان يعطيه فرصة تاريخية لاستعادة الهيمنة السياسية. ويبدو ان هذه الاحتمالات اثارت قلقاً في صفوف الليكود، الذي لاحظ، باهتمام، التعاون بين العمل والمتديّنين داخل الحكومة، وأيضاً في اثناء الاستعداد للجولة الثانية من الانتخابات المحلية (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٨٩). وفي الوقت عينه، فان هذا الاتجاه يلقى معارضة من قبل احزاب اليسار (راتس وشينوي ومبام)، كما يلقى معارضة من داخل صفوف «العمل» (برعام والياف وبورغ) (**يديعوت احرونوت**، ٥/٣/١٩٨٩).

سياسياً، تباينت الآراء حول مغزى الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل. من جهته، اعتبر شامير ان الرسالة التي جاءت من صناديق الاقتراع كانت واضحة تماماً: لا للدولة الفلسطينية، لا لمنظمة التحرير الفلسطينية كعنصر مشارك في عملية السلام. واعتبر شامير ان تصويت الناخبين يوفّر له دعماً على الصعيدين، المحلي والدولي، خاصة خلال زيارته لواشنطن؛ كما انها الدليل على ان ما حدث في انتخابات الكنيست، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، لم يكن حدثاً عارضاً، بل مساراً متواصلاً وتغيّراً حثيثاً في داخل اسرائيل (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩).

وفي داخل حزب العمل، طالب سكرتير عام الحزب المستقيل، عوزي برعام، بضرورة تبنّي سياسة واضحة معتدلة تجاه سكان الاراضي المحتلة والموافقة على حل سلمي يعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (**هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٩). وفي المقابل، شنّ وزير الدفاع، اسحق رابين، هجوماً لاذعاً على التيّار المعتدل في حزب العمل، قائلاً ان تراكض حمائم المعراخ من اجل الاتصال مع م.ت.ف. ساهم في هزيمة الحزب في الانتخابات المحلية (**معاريف**، ٢/٣/١٩٨٩).

على ان النجاح الذي حققه الليكود في هذه الانتخابات يجب النظر اليه ضمن حجمه الحقيقي، وعلى أساس حقيقة ان اكثر من ٥٠ بالمئة من الناخبين امتنعوا عن الادلاء بأصواتهم. وهذه أعلى نسبة، حتى الآن، في تاريخ الانتخابات البلدية في اسرائيل، مقابل مشاركة أكثر من ٨٠ بالمئة في انتخابات الكنيست. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا التصرّف بالذات مؤشراً سياسياً هاماً. فالجمهور اليهودي، على ما يبدو، رفض ان يرى في صناديق الاقتراع المحلية امراً ذا مغزى سياسي، او ان يعتبر انتخاب رئيس بلدية بيتح تكفا من الليكود